مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: "واقع البحث العلمي في جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"
اسم الكاتب: أ.د. عيسى محمد الأنصاري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8775
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 00:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

واقع البحث العلمي في جامعة الكويت
من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

أ. د. عيسى محمد الأنصاري
كلية التربية - جامعة الكويت
مدينة الكويت - الكويت

تاريخ الاستلام 13-04-2010 **تاريخ القبول 25-05-2010**

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس العاملين بجامعة الكويت حول واقع البحث العلمي في الجامعة ويتضمن أربعة محاور رئيسة: (أهمية البحث العلمي واهتمام عضو هيئة التدريس به، المساندة الجامعية للبحث العلمي، توافر مصادر المعلومات والنشر العلمي للباحثين بالجامعة، جودة الإنتاجية العلمية بجامعة الكويت)، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة مستخدمة سابقًا في دراسة لال (2000م) وقد بلغ عدد فقراتها (40) فقرة موزعة على (4) مجالات، تم التحقق من صدقها وثباتها، ووزعت هذه الاستبانة على كل أعضاء هيئة التدريس العاملين بجامعة الكويت ممن يحملون درجة الدكتوراه فما فوق والبالغ عددهم (1229 عضو هيئة تدريس)، وقد استجاب منهم (522 عضو هيئة تدريس)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تصور إيجابي عند أعضاء هيئة التدريس نحو واقع البحث العلمي في جامعة الكويت حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على الأداة (143.142)، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيًا ترجع لمتغير الجنس، ووجود فروق في المتوسطات الحسابية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على الأداة تبعًا لمتغير الرتبة العلمية بين كل من الأستاذ والمدرس وبين الأستاذ المساعد والمدرس لصالح المدرس، ووجود فروق بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس المنتمين إلى كليات إنسانية وتقديرات نظرائهم المنتمين إلى كليات علمية لصالح أعضاء هيئة التدريس المنتمين إلى كليات إنسانية.

المقدمة والخلفية النظرية:

يمثل البحث العلمي أساس النهضة والتطور؛ لذا فإن الدول النامية قد بدأت تهتم بإنشاء مراصد البحث ومراكزه وتتنافس في إقامة قواعد المعلومات التي تساعد على دفع عجلة البحث، وأصبح ينظر إلى البحث العلمي في كثير من الدول المتقدمة والنامية على أنه ضرورة ملحة للبلاد اقتصاديًا وأداة تساعد على التخطيط للتنمية الاجتماعية (السالم، 1997).

وتعد الجامعات مؤشرًا ملموسًا من مؤشرات تطور المجتمعات وتقدمها ويرجع ذلك إلى أهمية الجامعات ومكانتها في المجتمع وما تضطلع به من مهمات ومسؤوليات تعليمية وبحثية وتنموية، حيث إن المهام الرئيسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي تتمثل في محاور ثلاثة: (التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع)، ومن أبرز سمات المؤسسات الناجحة قدرتها على إنتاج المعرفة وتوظيفها بحدها الأقصى بما يسمح بتحقيق الاستخدام الأفضل والأسرع لها، وكذلك العمل على تشجيع المستجدات العلمية بطريقة تضمن تجنب أية مخاطر متوقعة (Grotevant,1998)، وتمتلك الجامعة من المقومات ما يجعلها بيئة مناسبة لنمو البحث العلمي وازدهاره وذلك لما يتوافر فيها من مصادر بشرية قادرة على ممارسة البحث العلمي، ولما يتوافر فيها من إمكانات التلاقح الفكري بين الاختصاصات المتعددة والمتمثلة في الأقسام والكليات التي تتألف منها الجامعة، وكذلك فيما تملكه من مكتبات وتجهيزات ومعامل ومراكز بحوث ومصادر معلومات. (عريفج، 2001).

ولقد نشأ البحث العلمي في صورته الموسعة والعاملة في مراكز العلم الأصيلة بالجامعات، فقد كانت الجامعة بمناخها العلمي وأساتذتها وطلبتها وتجهيزاتها أنسب تربة لنمو البحث العلمي، ولكن البحث العلمي في الجامعة لم يكن موجهًا بصورة أساسية لغايات تطبيقية أو تطويرية، ولذلك ومع تطور الصناعة منذ نهاية القرن الثامن عشر، وتقدمها البالغ في أواسط القرن التاسع عشر فيما بعد اتضحت ضرورة إنشاء معامل للبحوث داخل المؤسسات الصناعية نفسها لتعمل هذه البحوث على تطوير الإنتاج كمًا وكيفًا بصورة متجددة، وتبعًا لتخطيط مسبق، كما اتضحت أيضًا ضرورة إنشاء مراكز بحثية لخدمة قطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى كالزراعة والطب وغيرها (عريفج، 2001)، وتؤدي الجامعات المعاصرة وظائف مهمة وأساسية في حياة المجتمعات فهي تعد الكوادر المتخصصة في شتى المجالات، كما أن الجامعات تتحمل مسؤوليات جسيمة في قيادة الحركة العلمية في المجتمع نظرًا لاهتمامها بالبحث العلمي وتوسيع آفاق المعرفة ونشرها من خلال تشجيعها على التأليف والترجمة، ولتقديم خبراتها واستشاراتها في مختلف المجالات العلمية لمؤسسات المجتمع قاطبة. (علي، 1993).

ويعد البحث العلمي الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) جزءًا لا يجتزأ من البحث العلمي الذي تجريه الهيئات الأخرى في الدولة، يتولى القيام بهذا البحث أعضاء هيئة التدريس أو يجريه طلبة الدراسات العليا، أو يجري في مراكز بحثية مرتبطة بالجامعات (العقيل، 1994).

هذا ولا بد من الإشارة هنا إلى أن البحث العلمي يواجه العديد من المعوقات وقد تناول الكثير من الباحثين قضية معوقات البحث العلمي بالبحث والدراسة واختلفت وجهات نظرهم بشأنها خاصة فيما يتعلق بنوعية هذه المعوقات أو أساليب معالجتها التي ستُستعرض من خلال الدراسات السابقة التي أجريت حول هذا الموضوع.

إن هناك العديد من المتطلبات والمستلزمات الضرورية التي تمثل البنية الأساسية للنهوض بالبحث العلمي نستعرضها فيما يلي: (السلطان، 1994).

1. استقطاب القوى البشرية وتنميتها:

تعد مصادر الثروة البشرية، هي الفيصل بين التقدم والتأخر في عالمنا المعاصر، فلا يمكن أن يتحقق تقدم بدونها، ولذلك فإن أكبر استثمار يجب أن يوجه إلى تكوين رأس المال البشري من قوة العمل المدربة المتخصصة والباحثة والمخترعة. وهو ما يتمثل في مخرجات الجامعات.

2. توفير المناخ العلمي الملائم للعطاء والإبداع:

يعتبر البحث العلمي عملية خلق وإبداع تتطلب أجواء مناسبة، وأن مجرد توفير الكادر ورصد الأموال لا يكفي لكي ينتج العلماء الإنتاج العلمي المناسب، لذلك يتطلب توفير جو من الحرية والطمأنينة للباحث وتوفير كل سبل العيش الكريم والمريح، إضافة إلى تحفيز العالم على العمل واحتكاكه بأفكار زملائه الآخرين من خلال عقد المؤتمرات العلمية والندوات وحرية الاتصال بالعالم الخارجي.

3. تنظيم وإدارة البحث العلمي:

إن تنظيم وإدارة البحث العلمي بجامعات الدول العربية والنامية لا يتسم بهيكلية ديناميكية مرنة، فلا يوجد ربط متكامل بين هيئات البحث العلمي ومراكز الإنتاج والخدمات، وترتب على ذلك عدم معرفة الباحثين الجامعين بالمشكلات التي تواجه وحدات الإنتاج والخدمات، حتى يمكنهم تقديم المشاركة في حلها في إطار من البحث العلمي والعمل على تطوير الإنتاج وتحسينه وخفض تكلفته، هذا بالإضافة إلى عدم معرفة العاملين في قطاعات الإنتاج والخدمات بما يجري بهيئات البحوث، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستفادة الكاملة من الإمكانات المتاحة للبحث العلمي، ولذلك كانت الصلة بين الجامعات بعضها البعض وبين الهيئات البحثية الأخرى وقطاعات الإنتاج والخدمات مطلبًا أساسيًا لتقدم البحث العلمي.

4. تمويل البحث العلمي:

يعتبر توفير النفقات المالية للبحث العلمي بالجامعات ومعاهد الأبحاث أمرًا ضروريًا حتى يستطيع القيام برسالته، مع ترشيد الإنفاق بما يتفق وأولويات مشروعات البحوث التي ينبغي مراعاتها. كما أن التكامل بينها يتيح استثمار الإمكانات المادية على أفضل وجه ممكن، ويشمل التمويل رصد المبالغ اللازمة للصرف على مشاريع الأبحاث والعاملين فيها وتوفير الأبنية والمختبرات والمعدات والخدمات العامة والمساندة والورش المختلفة للقيام بالأبحاث العلمية.

5. توفير خدمات المعلومات العلمية والتقنية:

إن إعداد الباحث العلمي، ليس هو نهاية الطريق، ولكن ذلك كله هو البداية، ولن يتسنى للباحث أن يتم هذا الطريق إلى البحث والاختراع إلا إذا توافرت له الخدمات المكتبية الحديثة لأنه لا يستطيع أن يبدأ بحثه إلا إذا استعان بالحقائق والنتائج التي وصل إليها العلماء الذين سبقوه في ميدان بحثه.

6. تشجيع النشر العلمي:

إن للنشر العلمي وتوثيق المعلومات أهمية كبيرة في عملية البحث العلمي، ولا زالت المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر في الدول النامية محدودة ويعاني النشر العلمي من التبعات

السابقة فكثير من الباحثين يحرص على نشر إنتاجه العلمي المتميز في المجلات العالمية المعروفة، بينما تقتصر منشورات العالم الثالث على نشر البحوث الأقل فائدة وقيمة علمية بسبب محدودية توزيع وشهرة المجلات وعموميتها.

7. تطبيق نتائج الأبحاث العلمية:

إن كثيرًا من البحوث وخاصة لأساتذة الجامعة هي امتداد لأطروحة الدكتوراه أو الماجستير التي أعدها خارج الوطن، مما جعل ارتباطها محدودًا بخطط التنمية الوطنية من حيث إمكانية التطبيق والمواضيع التي تعالجها، ورغم تطور بعض أقطار الدول النامية في مجال البحث العلمي ووضع إطار خطط البحث العلمي بموجب استراتيجية تنسجم مع خطط التنمية القومية فإن تطبيق البحوث العلمية لا يزال في أضيق نطاق.

وحتى تنجز البحوث والدراسات العلمية لا بد من توافر المعلومات العلمية والتكنولوجية اللازمة؛ لذا تولي الدول المتقدمة اهتمامًا كبيرًا لإنشاء بنوك ومراكز المعلومات نظرًا لأهميتها وتزايد الحاجة إليها في كافة المجالات (العقيل، 1994)، ولا غنى للباحث عن المصادر التي يدعم بها بحثه، فهو في حاجة إلى المعلومات لمساعدته على تجنب تكرار جهود سبق القيام بها ولتخطيط بحثه وتحليل نتائجه ومناقشتها وتفسيرها في ضوء المحاولات السابقة (قاسم، د.ت، 18) وإذا كانت الصورة السابقة تنطبق على الباحث بشكل عام فإن عضو هيئة التدريس بالجامعة أحوج ما يكون إلى المعلومات لأنه يتعامل معها طوال وقته. ويعد البحث العلمي أحد أهم المهام الأكاديمية الذي تمثل محكًا حقيقيًا لعضو هيئة التدريس (السالم، 1992) ومع أن مصادر المعلومات على إطلاقها تمثل أهمية لا تنكر لأعضاء هيئة التدريس، إلا أن هناك تفاوتًا في اتجاهات الأعضاء نحو تفضيل بعض تلك المصادر على البعض الآخر تبعًا لعدة عوامل منها توافر المصدر نفسه وسهولة الوصول إليه وسهولة استخدامه إضافة إلى قيمته العلمية وتخصص الباحث ومستواه العلمي وانطباعات الذاتية ووضعه وتجاربه السابقة مع مصادر المعلومات (بوعزة وقدورة، 1994).

الدراسات السابقة

لقد أجريت العديد من الدراسات حول واقع البحث العلمي في الجامعات والمعوقات التي تواجه الباحثين

ففي دراسة أجراها باشا (1983) صنف معوقات البحث العلمي إلى ثلاثة أنواع: -

1. معوقات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس: وهي تتناول شخصية الباحث واهتماماته وميوله واستعداداته النفسية والعلمية، وقدرته على تحمل عملية البحث العلمي بكل صعابها وتحدياتها.
2. معوقات تتعلق بالجامعة: وتتمثل في قدرة الجامعة على تهيئة المناخ الملائم والإمكانيات المناسبة لعملية البحث والقائمين عليها، فضلًا عن التمويل الكافي، وتخفيف العبء الدراسي والإداري عن الباحثين، وعدم وجود حوافز مادية ومعنوية.
3. معوقات تتعلق بالمجتمع: وتتمثل في عدم وجود التقدير والتشجيع من جانب المجتمع، فضلًا عن عدم تقبل المجتمع من خلال هيئاته ومؤسساته والمسؤولين فيه لنتائج الأبحاث التي تقوم

بها الجامعة، مما يساعد على وجود فجوة بين المجتمع والجامعة من حيث ما يريده كل منهما ويتوقعه من الآخر، الأمر الذي ينعكس على مسيرة البحث العلمي في الجامعة.

وتوضح دراسة عبد المولى (1985) أن عدم توافر المناخ العلمي المناسب بالإضافة إلى عدم تحديد أولويات البحث العلمي وعدم ربطه بالواقع الاجتماعي يعد من أهم معوقات البحث العلمي.

وحصر خضر (1989) أهم معوقات البحث العلمي في العالم العربي في عدم وجود سياسة لأولويات البحث العلمي، ضبابية أهداف أوليات البحث العلمي، ندرة توافر القوى البشرية كمًا وكيفًا، ضعف العلاقة العضوية بين البحث العلمي وقطاعات الإنتاج والخدمات، ضعف خدمات التوثيق والإعلام العربي، وضعف الاستقرار التنظيمي في مراكز البحث العلمي ومؤسساته.

كما أشار الغبرا (1989) إلى قضية ضعف البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية بوصفه معوقًا أساسيًا للبحث العلمي.

وقد هدفت دراسة حداد (1990) إلى التعرف على معوقات البحث العلمي وقسمت الدراسة المعوقات إلى قسمين:

القسم الأول: ما يتعلق بالمعوقات العامة مثل عدم توافر الإعداد المناسب لتكوين الباحث العلمي وتمكينه من القيام بالبحث العلمي، والندرة في توافر الإمكانات العلمية والتكنولوجية في محيط الباحث، بالإضافة إلى ضعف التقدير الاجتماعي للبحث والباحثين.

القسم الثاني: يتمثل في قلة توافر الأجهزة العلمية الحديثة والكتب والدوريات، بالإضافة إلى زيادة العبء التدريسي وعدم توافر الكادر الفني المساعد.

أما دراسة كل من هنتنج وكلاجت (Hunting&Clagett,1991) فقد أشارت إلى أن هناك أسبابًا ذات طابع شخصي قد تكون من بين معوقات البحث العلمي، وهي افتقار الباحثين لبعض مهارات البحث العلمي ولا سيما ما يتعلق باستخدام شبكة المعلومات والمصادر الحديثة للمعلومات، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات اللازمة للبحث العلمي.

وفي دراسة عاقل (1992) حول معوقات البحث العلمي في الوطن العربي فقد لخصتها الدراسة في "معوقات مادية" يأتي على رأسها نقص التمويل بالإضافة إلى النقص الكبير في المكتبات والمختبرات والعناصر البشرية المساعدة للباحثين، ثم تأتي المعوقات التي تتعلق بالأمور الإدارية والتشريعية والتنظيمية، ومعوقات الحصول على المعلومات، ثم يأتي ثقل العبء التدريسي المستوجب على أعضاء هيئة التدريس التزامه.

وانتهت دراسة محمد (1995) إلى أن أهم معوقات البحث العلمي يمكن تلخيصها في غياب الأبحاث الوظيفية الموجهة لخدمة المجتمع في مجال التنمية، والزيادة الكبيرة في عدد الساعات التدريسية، وما سيتبعها من جهود مبذولة في إعداد المحاضرات ومتابعة الطلاب، ونقص عدد فئة مساعدي الباحثين، والمشكلات الإدارية، مما يؤدي إلى استغراق المزيد من الوقت في إنجاز المعاملات في الجهاز الإداري، فضلاً عن ضعف الكوادر البشرية الإدارية، مما يؤدي إلى تعدد تفسير اللوائح والأنظمة بحسب وجهات النظر الإدارية.

وأشار حنوش (1996) إلى أن أهم الأسباب التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من البحث العلمي تتلخص في:

- عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية الشاملة.

- معظم البحوث توجه لخدمة الباحث فقط لأغراض الترقية الأكاديمية أو الوظيفية.
- نقص في الأمور الإدارية والتشريعية والتنظيمية.
- ثقل العبء التدريسي المطلوب من عضو هيئة التدريس.

كما ذكرت حداد (1997) أن أبرز معوقات البحث العلمي في البلاد العربية عدم كفاية الدعم المالي المخصص له.

أما دراسة الهيتي (1999) فقد حددت أهم معوقات البحث العلمي في انتشار البيروقراطية والروتين، وكذلك في وجود الفجوة القائمة بين أجهزة التخطيط الإنمائي والوسط العلمي، بالإضافة إلى عدم توافر سياسة وطنية للبحوث العلمية.

وقد أجرى الفريح والشايجي (2005) دراسة هدفت إلى التعرف على أهم معوقات التمويل المالي للأبحاث العلمية في الكليات النظرية بجامعة الكويت، المؤدية إلى عزوف أعضاء التدريس عن التقدم بطلب تمويل لأبحاثهم، وقد طبقت أداة الدراسة على جميع أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية بجامعة الكويت وقد بلغ عدد المستجيبين الدراسة 221 عضوًا. وأسفرت الدراسة عن تأكيد أعضاء هيئة التدريس وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون إقبالهم على التمويل المالي لأبحاثهم أو تقلل من هذا الإقبال وبخاصة المعوقات الإدارية التي جاءت في المقدمة ثم المعوقات الفنية كعدم توافر العمالة الفنية المساعدة ثم المعوقات الذاتية كالانشغال بالأعمال الإدارية ومهام التدريس ويمكن تلخيص معوقات البحث العلمي في النقاط التالية (سنقر، 1983؛ الربيع، 1995؛ المنبيع، 1997):

1. عدم وجود سياسة وطنية للبحث العلمي.
2. عدم وجود خطة أو استراتيجية واضحة للبحث العلمي.
3. عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة.
4. ضعف الإنفاق على البحث العلمي.
5. عدم كفاية الأجهزة والأدوات العلمية اللازمة للبحث العلمي.
6. ضعف التقويم وقلة المتابعة من خلال معايير موضوعية.
7. انصراف أعضاء هيئة التدريس عن البحث العلمي.
8. قلة المساعدين الفنيين.
9. عدم وجود خطة متكاملة للبحوث.
10. ضعف إمكانيات المكتبات الجامعية.
11. تأخر النشر العلمي.
12. ضعف الاتصال بمراكز البحوث في الخارج.
13. عدم تفرغ الباحثين وانشغال أعضاء هيئة التدريس بالأعباء التدريسية.
14. سيطرة الروح الفردية على البحث العلمي.
15. لجوء بعض الباحثين إلى القيام ببعض البحوث النظرية والوصفية والابتعاد من البحوث التجريبية.
16. عدم الاهتمام بتطبيق نتائج البحوث والدراسات المنجزة نتيجة لوجود فجوة بين الباحثين ومتخذي القرار والمخططين.

كذلك يرى جانييه (Gagne,1987) ضرورة حرص المدرسين بالجامعات على البحث العلمي، ومحاولة التطبيق الفعلي عن طريق تنشيط العمل بواسطة الطلاب، كما حث جهات الاختصاص بالعناية بالدراسات العملية، وتأكيد أهمية مصادر البحث العلمي والمعلومات عن طريق مراكز البحوث والمكتبات.

وفي دراسة توق وزاهر (1988) بهدف التعرف على الوضع الراهن للإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. قلة عدد الأفراد الذين شاركوا في المؤتمرات العلمية العربية والدولية والذين قاموا بزيارات علمية إلى مؤسسات عربية ودولية والذين حصلوا على منح في السنوات الخمس التي شملتها الدراسة.
2. انخفاض الإنتاجية العلمية عامة لدى أفراد الدراسة حيث إن نصيب الفرد الواحد (0.4) كتابًا و (1.38) بحثًا في العام الواحد.
3. نسبة كبيرة من أفراد الدراسة لا ترى ظروف العمل داخل القسم العلمي رؤية إيجابية، مما ينعكس على إنتاجهم العلمي.
4. أن تخصيص جزء ثابت وواضح من وقت عضو هيئة التدريس للبحث العلمي من شأنه أن يزيد من إنتاجية أعضاء هيئة التدريس خاصة إذا تزامن ذلك مع تخليص وقت عضو هيئة التدريس من الأعباء الكتابية والورقية والإدارية المتعددة التي يثقل بها.
5. أن أعضاء هيئة التدريس الأصغر سنًا والأقل مرتبة هم الأخفض إنتاجًا بالمقارنة مع من هم أكبر سنًا وأعلى مرتبة.

وقد أجرى المطرف (1989) دراسة تهدف إلى استطلاع رأي مسؤولي البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي للتعرف على مدى التنسيق والتكامل بين هذه الدول، وجاءت نتائج الدراسة توضح عدم وجود تعاون بين مراكز البحث العلمية في الجامعات الخليجية في إعداد الدراسات والبحوث المشتركة على المستوى والحجم المطلوبين حيث إن (20%) فقط من مراكز العينة أنجزت بعض التعاون في إعداد البحوث المشتركة. كما أن (67%) من عينة الدراسة أشارت إلى عدم عقد لقاءات بين الباحثين في دول المجلس، و (87%) يرون أنه لا يعقد في دول المجلس العدد الكافي من المؤتمرات الفعلية.

كذلك أجرى الهمشري (1989) دراسة على (55) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بهدف التعرف على تقويمهم لخدمات مكتبة الجامعة الأردنية ومدى إسهامها في تقديم خدمات حديثة ومتطورة وفي تقديم برامج حول تعليم المكتبة والتدريب على استخدامها، وجاءت النتائج توضح أن (45.3%) من عينة الدراسة تجد صعوبات في استخدام فهرس المكتبة، كما أشار غالبية أعضاء هيئة التدريس إلى عدم رضاهم التام عن خدمات المستفيدين التي تقدمها المكتبة، وعدم رضاهم عن مجموعات المكتبة من الكتب والمراجع والمجلات العلمية والدوريات.

وفي دراسة رسلان (1992) التي أجراها بهدف رصد أبعاد واقع البحث المسحي في العالم العربي وإلى أي مدى يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل للبحث المسحي من أجل مزيد من الفهم العربي فضلاً عن تحديد دور البحث العلمي عمومًا في خدمة الواقع العربي بوجه عام، وقد طبقت الدراسة على (100) دراسة أجريت في ست دول عربية وتوصلت النتائج إلى أن البحث المسحي في العالم

العربي يركز على موضوعات وثيقة الصلة بكل من السكان، التنمية، التربية، السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، كما أن معظم هذه البحوث لم تجر للحصول على درجة علمية ولكنها جاءت غير أكاديمية، كما توصلت النتائج إلى أن معظم الصعوبات التي تواجه البحث المسحي عمومًا تتعلق بالنواحي المنهجية، كما أنه يوجد توازن نسبي بين التوسع والانتشار الأفقي في استخدام البحث المسحي في العالم العربي، والاهتمام بمستوى الإجادة والدقة.

كما أجرى علي (1993) دراسة تهدف إلى التعرف على الأهمية النسبية التي يوليها أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الموصل للأدوار الوظيفية (من خلال قياس الوقت المخصص لكل وظيفة)، ومقارنة تلك الأهمية تبعًا للقطاعات العلمية التي يعمل فيها الأعضاء. وتم اختيار عينة عشوائية تتكون من (502) أستاذًا يمثلون (30%) من كافة القطاعات العلمية التدريسية بجامعة الموصل. وتم جمع المعلومات المطلوبة عن طريق استبانة تحتوي على خمسة محاور أساسية ينضوي تحتها (67) فقرة، والمحاور هي: التدريس، البحث العلمي والتأليف والترجمة، الخدمة العامة وتقديم الاستشارات، الإرشاد التربوي وتطوير شخصيات الطلبة، والأعمال الإدارية بالإضافة إلى الأعمال الأخرى. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى تفاوت نظرة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الموصل لأدوارهم الوظيفية حيث كان اهتمامهم بالتدريس أولًا، ثم البحث العلمي والتأليف والترجمة ثانيًا، ثم الأعمال الإدارية، يلي ذلك الخدمة العامة وتقديم الاستشارات، وأخيرًا الإرشاد التربوي وتطوير شخصية الطلبة.

وقد أجرى كل من بوعزة وقدورة (1994) دراسة مسحية تهدف إلى التعرف على سلوك أساتذة الجامعات التونسية الباحثين تجاه المعلومات ودرجة إسهام المكتبات الجامعية في تلبية الحاجات المعلوماتية للباحثين، وقد أجريت الدراسة على (80) عضو هيئة تدريس أجاب منهم (47) عضوًا على أداة الدراسة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن (78.7%) من عينة الدارسة ينجزون بحوثًا علمية بهدف الترقي لدرجة أستاذ كما أن سنوات الخبرة لدى أفراد عينة الدراسة في مجال البحث أقل منها في مجال التدريس نتيجة لانشغال الأستاذ الجامعي بإعداد المحاضرات في بداية حياته المهنية. كما جاءت النتائج توضح تعرض أفراد العينة لمجموعة من الصعوبات عند البحث عن المعلومات في المكتبة نتيجة لنقص المجموعات المكتبية وسوء تنظيم الفهارس البطاقية وغياب قسم المراجع ونقص العاملين المؤهلين وعدم درايتهم بتقنيات تسويق المعلومات وضعف وسائل إيصال المعلومات.

وفي دراسة الربيع (1995) بعنوان معوقات البحث العلمي في الجامعات العربية أورد الباحث مجموعة من تعريفات لمفهوم البحث العلمي وأهم الصفات التي ينبغي أن تتوافر في كل من البحث العلمي والباحث معًا، كما أشار الباحث إلى أن الجامعات ومراكز البحوث تعد المكان الأنسب والأمثل للبحوث العلمية، كما ناقش الباحث أهداف البحث العلمي ولخصها في الوصف، التفسير، التعميم، التنبؤ، الضبط، التقويم، المتعة الذاتية، والاستطلاع. وقد حصر الباحث معوقات البحث العلمي في انصراف أعضاء هيئة التدريس عن البحث، قلة المساعدين الفنيين، عدم وجود خطة متكاملة للبحوث، ضعف المكتبات الجامعية، ضعف الاتصال بمراكز البحوث في الخارج، وتأخر النشر العلمي.

ويشير السليماني (1996) إلى أن بعض الإسهامات في خدمات البحث العلمي لا تقدم الصورة

المطلوبة، وهذا يعود إلى ضعف الكفاية المادية المعتمدة، وعدم توافر القدر الكافي من الكوادر البشرية التي تعمل على تنشيط وظائف مراكز البحث العلمية والعمل على تحقيق أهدافها، وعدم توفير قاعدة آلية للمعلومات التي يمكن أن تساعد وتسهل للمستفيد فيها معرفة مصادر المعلومات المتوافرة.

ويرى جرابينجر (Grabinger, 1996) ضرورة تشجيع عضو هيئة التدريس على العمل العلمي للدراسات البحثية، كما دعا إلى أهمية حضور المؤتمرات والندوات كجزء من النشاط العلمي الذي يتعلق بزيادة التأثير على مهارة العمل البحثي. وفي دراسة أخرى لميريل (Merrill et al., 1996) وضح الباحثون أهمية العمل الجماعي في إدارة البحوث العلمية، كما أشاروا إلى ضرورة تحديد ميزانية مالية لأداء العمل دون عراقيل، وخلصوا إلى أن التعاون الجماعي جزء هام لتحقيق العدالة في توزيع الحصص البحثية بين الجميع وفق القدرات والمهارات الخاصة.

وفي دراسة بندر (Bender, 1996) عن التدريب على عمل البحوث العلمية، أشار ضمن النتائج التي تتوصل إليها إلى الآتي:

1. ضرورة التدريب المستمر لمدرسي الجامعات في عمل البحوث.
2. تحقيق المهارات العالية من ضمن المتطلبات التي تتطلبها مواضيع الدراسة العلمية.

وفي دراسة السالم (1997) بهدف التعرف على وضعية البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية طبق الباحث استطلاعًا على (322) عضو هيئة تدريس للتعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس السعوديين بالجامعة وذلك لتحديد أسباب ضعف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وعزوفهم عن النشاطات البحثية، فضلًا عن اتجاههم لنشر بحوثهم خارج الجامعة، والتعرف على أهم مصادر المعلومات التي يفضلوها، ومدى تلبية مكتبة الجامعة المركزية لاحتياجاتهم، وقد استجاب (180) عضو هيئة تدريس للاستطلاع بنسبة (55.9%)، وقد جاءت أهم النتائج:

1. أن (77) عضوًا من عينة الدراسة يقضون أقل من نصف وقتهم في البحث العلمي، والبقية تستغل ما بين (40%-21) من وقتهم في الاشتغال بالبحث.
2. أن حوالي (90%) من المبحوثين مرتبطين بمشاريع علمية وقت إجراء الدراسة.
3. أكثر من (75%) من أعضاء المبحوثين يرون أن الترقية العلمية هي دافعهم للاشتغال بالبحث العلمي.
4. حوالي (89%) من الأعضاء المبحوثين لديهم عزوف عن المشاركة في البحث العلمي في الجامعة نتيجة لكثرة الأعباء الأكاديمية خاصة العبء التدريسي.
5. أن أكثر من (65%) من المبحوثين يرون فجوة بين ما يجري من بحوث بالجامعة والمشكلات المعاصرة.
6. أن من أهم عوائق البحث العلمي قصور الاعتماد المالي، تعقد الإجراءات الإدارية، عدم تقدير بعض المسؤولين لقيمة البحوث العلمية التي تجري، عدم التنسيق بين عمادة البحث والجهات المعنية بالبحث العلمي بالجامعة، عدم وجود قواعد معلومات محلية تلبي احتياجات الباحثين، تأخر نشر البحوث داخل الجامعة، تقلص عدد الباحثين الجادين.
7. كشفت الدراسة عن عدم رضا أعضاء هيئة التدريس بالدراسة عن دور كل من المكتبة المركزية

وعمادة البحث العلمي في دفع حركة البحث العلمي بالجامعة.

ويؤكد باركر (Barker, 1997) في دراسته على أهمية البحث العلمي في مجال التخصص لأنها تفيد في الوصول إلى نتائج، قد يكون من إيجابيتها التوصل إلى حل مشكلة ما، كما أكد ضرورة اطلاع عضو هيئة التدريس على الجديد من الأبحاث العلمية بصفة مستمرة حتى يتمكن من استثمار النتائج لصالح المستقبل.

ومن خلال دراسة برادن (Braden,1997) اتضح أن إجراء الدراسات الميدانية البحثية التي تخلق المهارات الجماعية هي الأصلح لنوعية بعض المشكلات التعليمية والتحقق منها، وأكد على ضرورة زيادة الإنتاج العلمي بعد كل درجة يحصل عليها أستاذ الجامعة، كما أوصى بأهمية حضور المؤتمرات والمشاركة بالدراسات والمناقشات نظرًا لأنها تزيد من الخبرات المتطورة.

وفي دراسة الرفاعي (1998) عن تقييم البحث تعرض إلى ضرورة توفير التمويل المناسب للبحث العلمي، وأشار إلى بعض المعوقات التي تهم الباحث، مثل تعثره في أداء البحث باللغة العربية، فقدان التقرير العلمي وعدم التعمق في النقد والتحليل وفوضى التنظيم في تقديم النتائج.

وفي دراسة الدباسي (1998) عن أهمية مراكز البحث العلمي في الجامعات أكد ضرورة حفز الباحثين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب على إجراء البحوث الأصيلة والمبتكرة، وربط البحث العلمي بأهداف وخطط الجامعة التنموية، وإنشاء مجالس إدارة موحدة أو معاهد لمراكز البحث العلمي المختلفة لتقوم بوضع استراتيجيات البحوث العلمية وتقرير الدعم المالي لها.

وفي دراسة أجرتها وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية في عمادة البحث العلمي (2000) بهدف التعرف على واقع البحث العلمي كمًا وكيفًا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومدى توجيه البحث العلمي بالجامعة لخدمة المجتمع وقضاياه التنموية، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة للتعامل مع الدراسات والبحوث العلمية حيث أجريت على (450) دراسة وبحث بنسبة (11%) من مجتمع الدراسة البالغ (4092) وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود توافق أو توازن بين الجانب الكمي والجانب الكيفي للبحث العلمي، بينما هناك إنتاج أو نشاط علمي ملموس إلى حد ما إلا أنه لا يوجه أو يوظف عمليًا، كما يجب أن يكون لخدمة المجتمع وخطط التنمية، وأشارت النتائج إلى أنه بالرغم من أن هناك توجهًا واضحًا لأغلب البحوث والرسائل الجامعية نحو خدمة المجتمع، إلا أنه توجه يغلب عليه الطابع النظري، كما أن التوجه بالدراسات والبحوث والرسائل الجامعية صوب خطط التنمية لا يزال بعيدًا جدًا عن المطلوب، ويجب التركيز على التوجه العملي التطبيقي نحو التنمية وخططها.

وفي دراسة لال (2000) للتعرف على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية عن دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي انتهت النتائج إلى فروق ذات دلالة إحصائية لأثر متغير الجنس، والمرتبة العلمية، والتخصص العلمي، وأثر تفاعل متغيري الجنس والمرتبة العلمية، وعدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية لأثر تفاعل متغيري المرتبة العلمية والتخصص العلمي.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تتعرض إلى دراسة واقع البحث العلمي في جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بها للوقوف على بعض الحقائق التي تحيط بالظاهرة والتي قد تسهم في عملية تطوير البحث العلمي بالجامعة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن مؤسسات التعليم الجامعي تعطي أهمية قصوى وتركز بعمق على إجراء الأبحاث العلمية إلا أنه حدث تحول في السنوات الأخيرة من الاهتمام، حيث أخذت هذه المؤسسات تركز جهودها على عملية التدريس الجامعي (الخطيب، 2001) ولعل هذا التركيز أدى إلى إثقال كاهل عضو هيئة التدريس بمهام إضافية تدريسية وإدارية لدرجة أثرت على اهتمامه بالبحث العلمي سواء المؤسسي أو الفردي وهذا ما أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة.

وثمة علاقة بين الوظيفة الرئيسية للتعليم الجامعي (التثقيف) والبحث العلمي، فلكي تستطيع الجامعة القيام بهذه الوظيفة فإنه يترتب عليها أن تنصرف إلى إجراء البحوث العلمية، فالمدرس الجامعي يجب أن يحرص على زيادة معرفة الطالب للمادة التي يدرسها، وأن يستمتع بالإثارة التي يتيحها البحث العلمي إذا أراد أن ينقل إلى طلابه الطبيعة المتجددة للموضوع المتخصص به، كما عليه أن يواجه مشكلات جديدة باستمرار إذا أراد أن يحافظ على فكرة الناقد، فالمواجهة المستمرة للمشكلات الجديدة هي وحدها التي تحافظ على استمرارية العقل الناقد، ولكي تستطيع الجامعة الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه البحث العلمي، لا بد أن توافر الشروط التي تساعد على إجراء البحوث ودعمها، من هنا أتت هذه الدراسة لمحاولة التعرف على واقع البحث العلمي في جامعة الكويت من خلال تصورات وآراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وبالتحديد حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما تصورات وآراء أعضاء هيئة التدريس لواقع البحث العلمي في جامعة الكويت؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس تبعًا لمتغير الجنس؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس تبعًا لمتغير التخصص؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس تبعًا لمتغير الدرجة العلمية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس العاملين بجامعة الكويت حول واقع البحث العلمي في الجامعة وذلك من خلال التعرف على تصوراتهم نحو أربعة محاور رئيسية:

1. أهمية البحث العلمي واهتمام عضو هيئة التدريس به.
2. المساندة الجامعية للبحث العلمي.
3. توافر مصادر المعلومات والنشر العلمي للباحثين بالجامعة.
4. جودة الإنتاجية العلمية بجامعة الكويت.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من معالجتها لقضية البحث العلمي كأداة لها أهميتها وضرورتها القصوى بالنسبة لخدمة المجتمع عمومًا من ناحية، وبالنسبة للتخطيط للتنمية والتقدم بصفة خاصة من ناحية أخرى، ويعتبر البحث العلمي الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي كالجامعات جزء لا يجتزأ من البحث العلمي الذي تجريه الهيئات الأخرى في الدولة، ويعتبر البحث العلمي من أهم المهام الموكلة

إلى الجامعة والتي يجب دراستها من منظور ميداني وليس فقط من منظور نظري بحت.
كما يعزز من أهمية الدراسة الحالية أنها تقدم رؤية شاملة لآراء وتصورات أعضاء هيئة التدريس حول واقع البحث العلمي في جامعة الكويت من كافة الجوانب كمصادر المعلومات، والنشر العلمي، والدعم المؤسسي وكافة الجوانب التي تعمل على تلبية الاحتياجات البحثية بالإضافة إلى معوقات البحث العلمي بالجامعة فتقدم بذلك خطوطًا يمكن الاستعانة بها في مجال تطوير استراتيجيات البحث العلمي بجامعة الكويت.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس جامعة الكويت للعام الدراسي 2006/ 2007 ممن يحملون درجة الدكتوراه فما فوق (أستاذ – أستاذ مساعد – مدرس)، والجدول (1) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقًا لمتغيري الجنس والرتبة العلمية.

الجدول (1): توزيع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت وفقًا لمتغيري الجنس والرتبة العلمية

الدرجة العلمية	العـــــدد		الإجمالي
	ذكور	إناث	
أستاذ دكتور	242	24	266
أستاذ مساعد	322	63	385
مدرس	403	175	578
الإجمالي	967	262	1229

هذا ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه تم توزيع الاستبانة على جميع أعضاء هيئة التدريس إلا أنه استجاب للدراسة (522) عضو هيئة تدريسية أي ما نسبته (0.45) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والجدول (2) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة الذين اشتركوا فعليًا في الدراسة.

الجدول (2): توزيع أفراد مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس الذي اشتركوا فعليًا في الدراسة وفقًا لمتغيري الجنس والرتبة العلمية

الرتبة العلمية	الجنس		الإجمالي
	ذكور	إناث	
أستاذ	114	20	134
أستاذ مساعد	116	50	166
مدرس	148	74	222
الإجمالي	378	144	522

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث باستخدام استبانة بناها لال (2000) وقد بلغ عدد فقراتها (40) فقرة موزعة على (4) مجالات:

1- أهمية البحث العلمي واهتمام عضو هيئة التدريس به وقد بلغ عدد الفقرات (15).
2- المساندة الجامعية للبحث العلمي وقد بلغ عدد الفقرات (10).
3- توافر مصادر المعلومات والنشر العلمي للباحثين وقد بلغ عدد الفقرات (11).
4- جودة الإنتاجية العلمية وقد بلغ عدد الفقرات (4).

صدق الأداة:

ومن أجل التأكد من صدق الأداة التي بناها لال (2000) عرضت على مجموعة من المحكمين المتخصصين في التربية البالغ عددهم () للتعرف على مدى صلاحيتها لأهداف الدراسة وتساؤلاتها وكانت النسبة العامة للاتفاق بين المحكمين (89%) وفقا لما وضعه الباحث من مقياس وذلك على مستوى جميع مجالات الدراسة وفقراتها الداخلية التي وردت في الأداة وقد أُجريَت تعديلات على بعض الفقرات ولم يُحذف أي من فقرات الاستبانة.

ثبات الأداة:

تم التأكد من ثبات الأداة من خلال تطبيقها على عينة مكونة من (15) من أعضاء هيئة التدريس من أفراد مجتمع الدراسة وبعد مضى أسبوعين من تطبيق الأداة أعيد تطبيقها مره ثانية على نفس المجتمع ثم تم حساب معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون ووجد أن معامل الاستقرار يساوي (0.92)، الأمر الذي يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدلالات صدق وثبات مقبولة تبرر استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

تصحيح الأداة:

صُححت الفقرات وفقًا لمقياس ليكرت (likert)، وهي تتدرج على خمس فئات (أوافق بشدة، أوافق، غير متأكد، أعارض، أعارض بشدة)، أما بخصوص فقرات الاستبانة الأربعين، فقد كانت جميعها إيجابية وأعطيت فئة (أعارض بشدة) درجة واحدة فقط، وأعطيت الفئة التي تليها (فئة أعارض) درجتين، والفئة التي تليها ثلاث درجات (غير متأكد)، وفئة أوافق (2) درجة، وأخيرا فئة أوافق بشدة (5) درجات، وبناء على ما سبق فإن الدرجة العليا على المجال الأول تراوحت ما بين 75- 15، والمجال الثاني ما بين 15-50، والمجال الثالث ما بين 11-55، والمجال الرابع ما بين 4-20.

تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية:

تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية (مسحية) تضمنت المتغيرات التالية:

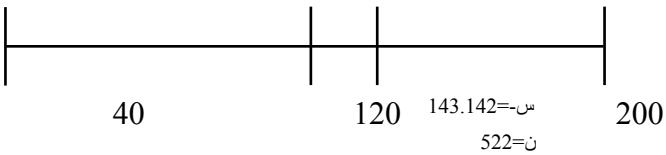
- المتغيرات المستقلة وتشمل الآتي:
  أ. الجنس ويقسم إلى فئتين (ذكور – إناث).

ب. التخصص ويقسم إلى فئتين (علمية – إنسانية).
ج. الدرجة العلمية (مدرس – أستاذ مساعد – أستاذ).
- المتغيرات التابعة: الأداء على استبانة واقع البحث العلمي.
وللإجابة عن السؤال الأول حُسِبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الرتبة) للأداء على كل فقرة من فقرات الاستبانة وكذلك على الأبعاد الفرعية المكونة للاستبانة وذلك لتحديد واقع البحث العلمي في جامعة الكويت، وللإجابة عن السؤالين الثاني والثالث استُخدِم اختبار ت لعينتين مستقلتين وللإجابة عن السؤال الرابع استُخدِم تحليل التباين الأحادي (ANOVA way One).

نتائج الدراسة:

السؤال الأول: للإجابة عن السؤال الأول: ما تصورات وآراء أعضاء هيئة التدريس لواقع البحث العلمي في جامعة الكويت؟ حُسِبت المتوسطات الحسابية لدرجات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة ككل حيث بلغ (143.142) درجة، وبالاعتماد على الشكل (أ) يتبين لنا أن واقع البحث العلمي في جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير نمط مقياس ليكرت المطبقة على أداة الدراسة الحالية فوق الوسط حيث إن درجة الوسط = 120 درجة.

شكل (أ)



كما قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الرتبة) لكل مجال من مجالات الدراسة على حده كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتصورات وآراء أعضاء هيئة التدريس لواقع البحث العلمي في جامعة الكويت على كل مجال من مجالات الاستبانة

الأهمية النسبية (الرتبة)	المجالات	المتوسط	الانحراف المعياري
1	(أهمية البحث العلمي واهتمام عضو هيئة التدريس به) (المجال الأول)	3.94	0.353

2	(جودة الإنتاجية العلمية) (المجال الرابع)	3.66	0.676
3	(المساندة الجامعية للبحث العلمي) (المجال الثاني)	3.36	0.392
4	(توافر مصادر المعلومات والنشر العلمي للباحثين) (المجال الثالث)	3.26	0.654

يتضح من الجدول (3) إلى أن المجال الأول "أهمية البحث العلمي واهتمام عضو هيئة التدريس به احتل المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط (3.94) وجاء في المرتبة الثانية المجال الرابع (جودة الإنتاجية العلمية) حيث بلغ متوسطه (3.66)، وجاء في المرتبة الثالثة المجال الثاني (المساندة الجامعية للبحث العلمي) حيث بلغ متوسطه (3.36) في حين جاء المجال الثالث (توافر مصادر المعلومات والنشر العلمي للباحثين) في المرتبة الرابعة والأخيرة حيث بلغ متوسطه (3.26).

كذلك حُسِبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أعضاء هيئة التدريس لكل فقرة من فقرات الأداة الواقعة ضمن كل مجال من مجالات الدراسة الأربعة على حدة، كما يتضح ذلك من الجداول (4، 5، 6، 7):

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أعضاء هيئة التدريس للمجال الأول

الأهمية النسبية	الفقرة	المجال الأول (أهمية البحث العلمي واهتمام عضو هيئة التدريس به)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	1	للبحث العلمي أهمية كبيرة بالنسبة لعضو هيئة التدريس.	4.89	0.377
1	6	يجب أن يدرك عضو هيئة التدريس خطوات البحث العلمي.	4.89	0.341
2	3	يعتمد البحث العلمي على دراسة عضو هيئة التدريس للمشكلات العلمية وفقًا للتخصص.	4.57	0.582
3	10	أصبح تفكير عضو هيئة التدريس عند عمل الأبحاث هو نيل الدرجة العلمية للترقية.	4.24	0.845
4	14	يغلب على البحوث العلمية طابع الجهود الشخصية لا الطابع المؤسسي.	4.22	0.729
5	2	يعتمد البحث على فهم عضو هيئة التدريس لمتطلبات البيئة.	4.19	0.904
6	8	يوجد من أعضاء هيئة التدريس من لا يعير البحث العلمي أي اهتمام.	4.16	0.855

7	7	يوجد من أعضاء هيئة التدريس من يعتمد على غيره في أداء الدراسات العلمية.	4.02	0.952
8	4	يعتمد البحث العلمي على دراسة عضو هيئة التدريس للمشكلات العلمية وفقًا لاحتياجات سوق العمل.	3.73	1.039
9	11	يهتم عضو هيئة التدريس بالتدريس أكثر من العمل البحثي.	3.70	0.988
10	9	لا يعمل الكثير من أعضاء هيئة التدريس على الدراسة والأبحاث بعد تخرجهم.	3.59	0.989
11	12	ينصرف عضو هيئة التدريس إلى الأعمال الحرة بعيدًا عن أجواء العمل الجامعي.	3.27	0.922
12	5	يعتمد البحث العلمي على دراسة عضو هيئة التدريس للمشكلات العلمية وفقًا لمتطلبات الجهات الرسمية.	3.26	1.117
13	15	يتوقف عضو هيئة التدريس عن الدراسات البحثية بعد حصوله على درجة الأستاذية.	3.23	1.046
14	13	يوجد تعاون بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لعمل البحوث العلمية.	3.05	1.025
		المتوسط الكلي	**3.94**	**0.353**

يتضح من الجدول (4) إلى أن واقع البحث العلمي من الزاوية التي يعالجها المجال الأول من مجالات الدراسة (أهمية البحث العلمي واهتمام عضو هيئة التدريس به) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان مرتفعًا حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات هذا المجال (3.94)، ومن خلال الجدول يتضح لنا أن أعلى فقرة في هذا المجال كانتا الفقرة الأولى (للبحث العلمي أهمية كبيرة بالنسبة لعضو هيئة التدريس) والفقرة السادسة (يجب أن يدرك عضو هيئة التدريس خطوات البحث العلمي) حيث بلغ متوسط كل منهما (4.89) في حين جاء في المرتبة الأخيرة فقرة (يوجد تعاون بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لعمل البحوث العلمية) حيث بلغ متوسطها (3.05).

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أعضاء هيئة التدريس للمجال الثاني من مجالات الاستبانة

الأهمية النسبية	الفقرة	المجال الثاني (المساندة الجامعية للبحث العلمي)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	1	تأخذ الأعمال الإدارية وقت المدرس الجامعي، فيقل الإنتاج العلمي أو يكاد لا يوجد.	3.90	1.015
2	4	تشجع الجامعة حضور ومشاركة عضو هيئة التدريس للمؤتمرات والندوات العلمية في داخل الدولة.	3.81	1.076

2	5	تشجع الجامعة حضور أو مشاركة عضو هيئة التدريس للمؤتمرات والندوات العلمية خارج الدولة.	3.81	1.087
3	10	لائحة المجالس العلمية تحتاج إلى تغيير لتتناسب مع التطور العلمي.	3.80	0.830
4	9	لا يستفاد من الكثير من البحوث العلمية المنشورة.	3.62	1.114
5	2	تشجع الجامعة عضو هيئة التدريس على عمل الدراسات والأبحاث العلمية.	3.49	1.187
6	3	لا توجد ميزانية كافية للأبحاث العلمية بالجامعة.	2.99	1.222
7	6	لا يوجد عدالة من الجامعة في حضور أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات العلمية.	2.92	1.119
8	7	كثيرا ما يكون حضور بعض أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات بعيدا عن التخصص.	2.77	0.921
9	8	يتركز حضور المؤتمرات العلمية على ذوي المناصب الإدارية.	2.50	0.962
		المتوسط الكلي	**3.36**	**0.392**

بالنسبة للمجال (الثاني) المساندة الجامعية للبحث العلمي فيشير الجدول (5) إلى أن واقع البحث العلمي من الزاوية التي يعالجها المجال الثاني من مجالات الدراسة (المساندة الجامعية للبحث العلمي) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان مرتفعًا حيث بلغ المتوسط الكلي لهذا المجال (3.36) ومن خلال الجدول يتضح لنا أن أعلى فقرة في هذا المجال كانت فقرة "تأخذ الأعمال الإدارية وقت المدرس الجامعي، فيقل الإنتاج العلمي أو يكاد لا يوجد" حيث بلغ متوسطها (3.90)، وجاء في المرتبة الأخيرة فقرة "يتركز حضور المؤتمرات العلمية على ذوي المناصب الإدارية" حيث بلغ متوسطها (2.50).

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس لمجال توافر مصادر المعلومات والنشر العلمي للباحثين

الأهمية النسبية (الرتبة)	الفقرة	المجال الثالث (توافر مصادر المعلومات والنشر العلمي للباحثين)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	11	يوجد ضعف في حركة الترجمة للمعارف والعلوم الأجنبية.	3.78	0.965
2	5	تعاني بعض الكليات من عدم وجود المجلات العلمية.	3.51	0.954
3	9	يوجد نقص في الدوريات والمجلات العلمية ولا يتم تكشيفها وإعداد مستخلصات لها.	3.50	1.083

4	8	يوجد ضعف في مجموعات الكتب ولا تحدث بصفة مستمرة.	3.45	1.045
5	1	تفتقر مكتبة الجامعة المركزية إلى المؤلفات والدراسات العلمية المتطورة.	3.41	1.171
5	7	يغلب على بعض قرارات المجالس العلمية طابع المجاملات.	3.41	0.946
6	6	يغلب على نشر البحوث العلمية في بعض المجلات العلمية طابع العلاقات الشخصية.	3.32	1.071
7	4	توجد شبكات فرعية للمعلومات تربط بين الكليات بالجامعة.	3.06	0.89
8	10	يوجد ضعف في تعاون العاملين في المكتبة الجامعية ناتج عن عدم تفهمهم لطبيعة البحث العلمي.	2.91	1.187
9	2	قلة المصادر والدوريات في مكتبة الجامعة أدى إلى انصراف عضو هيئة التدريس عن البحث العلمي.	2.77	1.159
10	3	عدم وجود مكتبات للكليات بالجامعة أدى إلى إهمال الدراسات البحثية.	2.74	1.173
		المتوسط الكلي	**3.26**	**0.654**

وبالنسبة للمجال الثالث مجال (توافر مصادر المعلومات)، فقد أشارت النتائج الواردة في الجدول (6) إلى أن واقع البحث العلمي من الزاوية التي يعالجها المجال الثالث "توافر مصادر المعلومات والنشر العلمي للباحثين" من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كانت مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلى لهذا المجال (3.26)، ومن خلال الجدول يتضح لنا أيضًا أن أعلى فقرة في هذا المجال كانت فقرة "يوجد ضعف في حركة الترجمة للمعارف والعلوم الأجنبية" حيث بلغ متوسطها (3.78) في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة "عدم وجود مكتبات للكليات بالجامعة أدى إلى إهمال الدراسات البحثية" حيث بلغ متوسطها (2.74).

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الرتبة) لتقديرات أعضاء هيئة التدريس للمجال الرابع من مجالات الاستبانة

الأهمية النسبية (الرتبة)	رقم الفقرة	المجال الرابع (جودة الإنتاجية العلمية)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	1	يوجد فجوة بين بعض البحوث والمشكلات المعاصرة حيث إن بعض البحوث لا تخدم قضايا التنمية التي تنشدها الدولة ولا تخدم الأهداف المرسومة للجامعة.	3.79	0.905

2	4	بعض البحوث يقوم بها الأساتذة بمفردهم مع أن طبيعتها تحتاج إلى فريق عمل.	3.76	0.893
3	2	يوجد تكرار لبعض البحوث العلمية.	3.71	0.89
4	3	يوجد قصور في المنهج العلمي المستخدم في بعض البحوث حيث تعتمد على الانطباعات الذاتية لمؤلفيها أكثر من اعتمادها على الحقائق المستمدة من واقع القضايا المدروسة.	3.37	0.962
		المتوسط الكلي	**3.66**	**0.677**

يشير الجدول (7) إلى أن الأنماط السلوكية الأخلاقية التي يمارسها الطلبة والمتعلق بالمجال الرابع "جودة الإنتاجية العلمية" من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاء مرتفعًا حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المجال (3.66). ومن خلال الجدول يتضح لنا أن أعلى فقرة في المجال كانت "يوجد فجوة بين بعض البحوث والمشكلات المعاصرة حيث إن بعض البحوث لا تخدم قضايا التنمية التي تنشدها الدولة ولا تخدم الأهداف المرسومة للجامعة" حيث بلغ متوسطها (3.79) في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة "يوجد قصور في المنهج العلمي المستخدم في بعض البحوث حيث تعتمد على الانطباعات الذاتية لمؤلفيها أكثر من اعتمادها على الحقائق المستمدة من واقع القضايا المدروسة" حيث بلغ متوسطها (3.37).

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس تبعًا لمتغير الجنس؟

للإجابة عن السؤال الثاني حُسِبت المتوسطات والانحرافات المعيارية بالإضافة إلى قيمة ت لعينتين مستقلتين والجدول (8) يبين ذلك:

الجدول (8): قيمة (ت) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم ت لتقديرات أعضاء هيئة التدريس وفقًا لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ذكور	378	142.143	13.469	2.732	0.656
إناث	144	145.764	13.705		

يتضح من الجدول (8) أن قيمة ت قد بلغت (2.732) وهذه القيمة ليست ذات دلالة عند مستوى (α= 0.05) وهذا يعنى أنه لا فروق ذات دلالة إحصائية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل بين الذكور والإناث.

السؤال الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس تبعًا لمتغير التخصص؟

للإجابة عن السؤال الثالث حُسِبت المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم ت لعينتين مستقلتين

والجدول (9) يبين ذلك:

الجدول (9): المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة تبعا لمتغير التخصص

التخصص	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
كليات إنسانية	226	145.319	14.717	3.220	*0.005
كليات علمية	296	141.479	12.487		

يتضح من الجدول (8) أن قيمة (ت) قد بلغت (3.220) وهذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل تبعًا لمتغير التخصص لصالح الكليات الإنسانية حيث بلغ متوسط تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية (145.319) في حين بلغ متوسط تقديرات أعضاء هيئة التدريس بالكليات العلمية (141.479).

السؤال الرابع: هل خناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس باختلاف الرتبة العلمية؟

للإجابة عن هذا السؤال حُسِب تحليل التباين الأحادي والجدول (10) يبين نتائج هذا التحليل:

الجدول (10): نتائج تحليل التباين الأحادي لتقديرات أعضاء هيئة التدريس تبعًا لمتغيري الرتبة العلمية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدالة
بين المجموعات	3672.770	2	1836.385	10.254	0.000*
داخل المجموعات	92946.740	519	179.088		
المجموع	96619.510	521			

يتضح من الجدول (9) فروق ذات دلالة إحصائية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس على الأداة ككل تبعًا لمتغير الدرجة العلمية حيث بلغت قيمة (ف) بدرجات حرية (2، 519) (10.254) وهذه القيمة ذات دلالة عند مستوى دلالة 0.05) = α).

ولتحديد مصادر الفروق فقد تم إجراء مقارنات بعدية باستخدام أسلوب (TUKEY) الإحصائي كما يتضح في الجدول (11):

الجدول (11): مصادر الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس تبعا لمتغير الرتبة العلمية

بيان المقارنة	المتوسط الحسابي	الفروق بين المتوسطات	مستوى الدلالة
أستاذ - أستاذ مساعد	139.6567 142.0843	2.4276	0.262
أستاذ مدرس	139.6567 146.0360	6.3793	0.000*
أستاذ مساعد مدرس	142.0843 146.0360	3.9517	0.011 *

يتضح من الجدول (10) فروق ذات دلالة إحصائية بين تقدير كل من الأستاذ والمدرس على الأداة عند مستوى دلالة 0.05) =α) لصالح المدرس حيث بلغت الفروق بين المتوسطات (6.3793).
كما تتضح فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات كل من الأستاذ المساعد والمدرس على الأداة عند مستوى دلالة 0.05) = α) لصالح المدرس حيث بلغت الفروق بين المتوسطات (3.9517).
ويتضح من الجدول أيضًا أنه لا فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات كل من الأستاذ والأستاذ المساعد عند مستوى دلالة 0.05) = α).

مناقشة النتائج:

أولًا: مناقشة نتائج السؤال الأول:

أظهرت نتائج الدراسة النظرة الإيجابية لدى أعضاء هيئة التدريس نحو واقع البحث العلمي في جامعة الكويت حيث بلغ متوسط درجاتهم على المقياس (143.142) ويرجع الباحث هذه النتيجة إلى التطورات المستمرة في مجال البحث العلمي في جامعة الكويت التي أنتجتها الجامعة على كافة أصعدة البحث العلمي.

كما جاءت النتائج توضح ارتفاع المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة في المجال الأول (أهمية البحث العلمي واهتمام عضو هيئة التدريس به) ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتباط نظام الترقيات لأعضاء هيئة التدريس بإنتاجهم العلمي ويؤكد ذلك حصول الفقرة الأولى من نفس المجال "للبحث العلمي أهمية كبيرة بالنسبة لعضو هيئة التدريس" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.89)، في حين حصلت الفقرة رقم (13) في نفس المجال "يوجد تعاون بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لعمل البحوث العلمية" على أدنى متوسط حسابي بواقع (3.05) ولعل ذلك يرجع إلى تفضيل عضو هيئة التدريس الانفراد في دراساته البحثية مجاراة لمعايير الترقية المتبعة بالجامعة التي تفضل الدراسات الفردية فضلًا عن ضعف الدور التنسيقي داخل الجامعة في مجال تعاون أعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي.

وجاءت النتائج الخاصة بالمجال الثاني للدراسة "المساندة الجامعية للبحث العلمي" توضح ارتفاع المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تأخذ الأعمال الإدارية وقت المدرس الجامعي، فيقل الإنتاج العلمي أو يكاد لا يوجد" وهذا يشير إلى أن من أهم معوقات البحث العلمي داخل الجامعات عدم تفرغ أعضاء هيئة التدريس وانشغالهم بالأعمال الإدارية والأعباء التدريسية.

كما حصلت الفقرة الثامنة من المجال الثاني للدراسة "يتركز حضور المؤتمرات على ذوي المناصب الإدارية" على أقل متوسط حسابي بواقع (2.50) وهذا دليل على جودة التنسيق وعدالة التوزيع بين أعضاء هيئة التدريس في مجال المتابعة والمشاركة في المؤتمرات العلمية.
أما فيما يتعلق بالمجال الثالث: "توافر مصادر المعلومات والنشر العلمي للباحثين" فقد أوضحت النتائج ارتفاع المتوسط الحسابي للفقرة رقم (11) "يوجد ضعف في حركة الترجمة للمعارف والعلوم الأجنبية" ولعل ذلك يرجع إلى قلة عدد المترجمين المتخصصين داخل الجامعة بالإضافة إلى عدم تخصص الموظفين العاملين في مجال المكتبات ومصادر البحث العلمي بالجامعة وعدم متابعتهم للدوريات والمجلات العلمية الأجنبية؟ ويؤكد ذلك حصول الفقرة التاسعة من نفس المجال "يوجد نقص في الدوريات والمجلات العلمية ولا يتم تكشيفها وإعداد مستخلصات لها" على متوسط عال بلغ (3.50) وكذلك الفقرة الثامنة "يوجد ضعف في مجموعات الكتب ولا تحدث بصفة مستمرة" حيث بلغ متوسطها (3.45)، والفقرة الأولى "تفتقر مكتبة الجامعة المركزية إلى المؤلفات والدراسات العلمية المتطورة حيث بلغ متوسطها (3.41).
وفي المجال الرابع "جودة الإنتاجية العلمية" حصلت الفقرة الأولى "يوجد فجوة بين بعض البحوث المشكلات المعاصرة حيث إن بعض البحوث لا تخدم قضايا التنمية التي تنشدها الدولة ولا تخدم الأهداف المرسومة للجامعة" على أعلى متوسط حسابي ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم وجود قنوات اتصال مباشرة أو تنسيق بين الجامعة واحتياجات المجتمع ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية وكافة المؤسسات التنموية، كما قلل من قيمة البحوث العلمية وعدم ارتباطها بالحاجات الفعلية للمجتمع سواء على مستوى التنمية الاقتصادية والسياسية أو مواجهة الظواهر الاجتماعية الحديثة.

ثانيًا: مناقشة نتائج السؤال الثاني:
أظهرت النتائج عدم وجود فروق بين تقديرات الذكور والإناث على أداة الدراسة ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة موضوع الدراسة الحيادية "البحث العلمي" حيث إنه لا دخل لمتغير الجنس فيه فما يتوافر من خدمات بحثية أو ما يقدم من امتيازات بحثية تقدم للجنسين على حد سواء.

ثالثًا: مناقشة نتائج السؤال الثالث:
أوضحت نتائج الدراسة فروقًا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس المنتمين إلى كليات إنسانية وتقديرات نظرائهم المنتمين إلى كليات علمية لجانب أعضاء هيئة التدريس المنتمين إلى كليات إنسانية، ويرجع الباحث هذه النتيجة لاختلاف الاحتياجات والمتطلبات البحثية للباحثين في الكليات الإنسانية عنها في الكليات العلمية فضلًا عن أن البحوث الإنسانية قد لا يحتاج الباحث إلا إلى مجموعة من المصادر المعلوماتية يبني عليها دراسته التي غالبًا ما تتبع المنهج الوصفي وهو أمر متوافر إلى حد ما بالجامعة. أما في حالة الدراسات العلمية فقد يحتاج الباحث إلى أكثر من ذلك من أدوات ومواد مساعدة لأن دراسته التي غالبًا ما تتبع المنهج التجريبي، فضلًا عن ارتفاع مستوى المصروفات في إجراء الدراسة العلمية وهو ما يصعب توفيره بالصورة المرضية بالجامعة ما ينعكس على تصوراتهم نحو واقع البحث العلمي بالجامعة.

رابعًا: مناقشة نتائج السؤال الرابع:
أظهرت نتائج الدراسة فروقًا في المتوسطات الحسابية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس على الأداة تبعًا لمتغير الدرجة العلمية بين كل من الأستاذ والمدرس وبين الأستاذ المساعد والمدرس لصالح المدرس ويرجع الباحث هذه النتيجة إلى عامل الخبرة في عملية تقييم واقع البحث العلمي بالجامعة بين كل من الأستاذ أو الأستاذ المساعد والمدرس، خاصة وأن معظم المدرسين بالجامعة أقل احتكاكًا بخدمات البحث العلمي بالجامعة نتيجة لحصولهم على درجة الماجستير والدكتوراه من جامعات خارجية، أما بالنسبة للأستاذ أو الأستاذ المساعد فهو أكثر احتكاكًا نتيجة لما أجراه من دراسات خاصة بهدف الترقية.

التوصيات: هناك العديد من التوصيات التي انبثقت من نتائج الدراسة ويمكن إجمال هذه التوصيات على النحو الآتي:

1. دعم البحوث الجماعية وربطها بالترقيات.
2. تخفيف الأعباء التدريسية والإدارية لعضو هيئة التدريس.
3. الاهتمام بتمويل البحث العلمي وزيادة ميزانيته بالجامعة.
4. تدعيم المكتبات بالكتب والدوريات الأجنبية.
5. العمل على ربط الجامعة بشبكات المعلومات للجامعات الخارجية.
6. تطبيق برامج الدراسات العليا على جميع الكليات بالجامعة.
7. ضرورة الاهتمام بالطلاب الموهوبين واستثمارهم في مجالات البحث العلمي.
8. توجيه البحث العلمي نحو خدمة المجتمع.
9. العمل على تطبيق نتائج الدراسات والاستفادة منها.
10. رعاية اللقاءات العلمية والحرص على حضور أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات العلمية محليًا وعالميًا.
11. تطوير التعاون بين القطاعات التنموية بالدولة والبحث العلمي في الجامعة.
12. تسهيل إجراءات النشر في المجلات العلمية التابعة للجامعة.
13. عمل أرشيف إلكتروني لمستخلصات الدراسات المحلية والدولية.
14. ربط البحث بمتطلبات سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من المقترحات لإجراء دراسات لها علاقة بالموضوع ومن هذه الدراسات المقترحة:

1. البحث العلمي في الجامعات وعلاقته بخدمة المجتمع.
2. البحث العلمي بين النظرية والتطبيق.
3. دور برامج الدراسات العليا في دعم البحوث التي لها علاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته.
4. دور مراكز البحوث في الوطن العربي في دعم ونشر البحوث التي لها علاقة بالتنمية على جميع المستويات.

المراجع العربية

باشا، سيد حسين. (1983). بعض معوقات البحث العلمي، ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعة العربية ـ جامعة الملك سعود الرياض: (17-14/ 5/ 1403هـ).

بوعزة، عبد المجيد، وقدورة، وحيد. (1994). سلوك المدرسين الباحثين التونسيين الجامعيين في العلوم السياسية والتطبيقية تجاه المعلومات، عالم الكتب، 14 (4).

توق، محيي الدين شعبان وزاهر، ضياء الدين. (1988). الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

حداد، عفاف. (1997). مشكلات البحث التربوي في بعض الدور العربية: توصيات ومقترحات علاجية، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر اتجاهات التربية وتحديات المستقبل، 10-7 ديسمبر 1997م، جامعة السلطان قابوس، كلية التربية، سلطنة عمان.

حنوش، زكي. (1996). إشكاليات البحث العلمي ومعوقاته في الجامعة العربية، مجلة شؤون عربية، (86).

خضر، عبد الفتاح. (1981). أزمة البحث العلمي في العالم العربي. الرياض: معهد الأداة العامة.

الخطيب (2001). الإدارة الجامعية. الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.

الدباسي، عبد الرحمن. (1998). مراكز البحث العملي في الجامعات السعودية، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض: 25-22 فبراير، 231-230.

الربيع، محمد عبد الرحمن. (1995). من قضايا البحث العلمي في الجامعات السعودية، الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

رسلان، يسري عبد الحميد. (1992). البحث المسحي في العالم العربي، دراسة تقويمية، مجلة كلية الآداب، مصر: جامعة المنيا، (9)، 27-1.

الرفاعي، فيصل (1998). تقييم البحث العليم في الهندسة المدنية بجامعة حلب. مجلة اتحاد الجامعات العربية، (33)، 151 - 168.

السالم، سالم محمد. (1997). واقع البحث العلمي في الجامعات ـ دراسة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

السلطان، يوسف. (1994).البحث العلمي: أنواعه، مستلزماته ودوره في التنمية. الكويت: معهد الكويت للأبحاث العلمية.

السليماني، محمد حمزة. (1996). إسهام مراكز البحوث في تنشيط حركة البحث العلمي في بعض الجامعات السعودية، من بحوث ندوة القائمين على البحث العلمي في الجامعات السعودية. الرياض: جامعة الملك سعود.

سنقر، صالحة. (1983). معوقات البحث العلمي. ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية المنعقدة بجامعة الملك سعود 14-17/ 5/ 1403هـ (27-30/ 3). الرياض: الجامعة.

الهيثي، نوزاد (1999). دور مراكز البحوث في التنمية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، 99.

وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية بعمادة البحث العلمي (2000). توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع وخطط التنمية، بحوث الملتقى الأولى لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، عمادة المركز الجامعي لخدمة المجتمع والتعليم المستمر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

المراجع الأجنبية:

Barker,B. (1997). Foundation for Educational Research. N.Y: Glen Ellyn, P.121.

Bender, Anderson (1996). Situated Learning and education. Educational Researcher, 25 (4), 7-10.

Braden, Rowland (1997). The case For Linear instructional Design and development. Educational Technology, 36 (2), 16-22.

Gagne, R. (1987). Foundations in Learning Research, In R. Gagne (Ed.), Instructional Technology: Foundations, (pp.44-84), Hillsdle, NJ: Eilbaum.

Grabinger, R.S. (1996). Rich environments for active learning. In D.H. Honassen (Ed) Handbook of Research for Educational Communications and Technology, 665-692. N, Y: Macmillan.

Grotevant, S. (1998). Business Engineering and Process Rede-sign in Higher Education: Art or Science? {Online document}. Available.

Huntingten, R., & G.A. Clagett, (1991). Increasing institutional research effectiveness and productivity: Findings from a national survey. Baltimore. Maryland.

Merrill, M.D., Drake, L., Lacy, PrattJ. And the ID2 Research Group at Utah State University (1997). Reclaiming Instructional Design. Educational Technology, Sep-oct,5-7.

The Reality of Scientific Research at the University of Kuwait: Perceptions of Teaching Faculty

Prof. Issa Mohammad Al Ansaree
College of Education - Kuwait University
Kuwait City - Kuwait

Abstract

The purpose of this study was to identify the perceptions of faculty members at Kuwait University about the reality of scientific research in the University, with a special focus on four areas: the importance of scientific research and the interest of teaching staff in research, the university support for research, the availability of sources for information and publications to University researchers, and the quality of scientific productivity at Kuwait University. To achieve the objectives of the study, the researcher developed a questionnaire used previously in the study of Lal (2000) which consisted of 40 items in the 4 identified areas .

The questionnaire has been checked for psychometric properties, and then distributed to all faculty members at Kuwait University who hold a PhD, (N= 1229). The total number of the returned questionnaires reached 522.

The results of the study indicated a positive perception of faculty members about the reality of scientific research at the University of Kuwait, where the mean score of the responses reached (143.142). The results also indicated that there were no statistically significant differences due to the sex variable. However, there were statistically significant differences in the means' cores of faculty members according to their academic positions: professor, associate professor and assistant professor, all in favor of the assistant professor. Finally, the results revealed differences in the responses of the faculty members according to college affiliation: faculty members belonging to human sciences colleges scored higher than their counterparts from natural sciences colleges.